

النظم الانتخابية وإشكالية تكريس التداول على السلطة

د. غربي محمد⁽¹⁾

أ. جبار عبد الجبار⁽²⁾

مقدمة:

تمثل الظاهر الانتخابية إجراءً يتم بموجبه اختيار ممثلي الجماعات والمنظمات في المجتمع لشغل وظيفة ما. حيث أنها من جهة تعد الوسيلة الديمقراطية لاختيار ممثلي الشعب. ومن جهة ثانية تعد وسيلة لتشكيل هياكل تمثيلية (نيابية). وبذلك فالانتخابات تعتبر الآلية الأمثل لتحقيق انتقال السلطة من خلال تداول سلمي بدلاً من إجراءات الانتقال الأخرى على غرار: التعيين، الاختيار، الانقلاب أو حتى تدوير السلطة...⁽¹⁾. وتكتسي الانتخابات أهميتها إذا كانت حرة، نزيهة و دورية على اعتبار أنها الآلية الديمقراطية الأنسب لاختيار الحكام والسيطرة عليهم⁽²⁾. لأنها تحدد وبشكل سلمي هوية من يحكم و تضيف على قراراته المتخذة المشروعية. ولتحقيق سلمية الاختيار ومشروعية القرار⁽²⁾.

ويتحقق هذا انطلاقاً من نظام انتخابي محكم يضمن تنظيم انتخابات بصفة دورية يشارك فيها المواطنون كافة لاختيار الأفراد المسؤولين عن صناعة القرار السياسي في الدولة. وبذلك يمنح الحق لكل المواطنين دون استثناء في ممارسة العمل السياسي و بذلك القضاء على أي امكانية لاحتكار السلطة تحت أي مبرر مثل: الحق الإلهي، الشرعية التاريخية، القيادة الكاريزمية...⁽³⁾

وستحاول هذه الدراسة التطرق للعلاقة بين النظام الانتخابي و التداول على السلطة. من خلال الإجابة على التساؤل: ما مدى فعالية الأنظمة الانتخابية في تكريس التداول على السلطة؟

أولاً: مفهوم النظام الانتخابي

النظام الانتخابي هو مصطلح مركب، وحتى نفهم مؤداه ينبغي أن نتطرق لمفهوم الانتخابات ومن ثم التعرف النظام الانتخابي:

1. مفهوم الانتخابات:

الانتخاب هو الآلية التي يتم من خلالها تعيين أشخاص مخولين لأدوار سياسية معينة من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يمثل الجماعة التي ينتمي إليها، و هو بذلك يمنح الحق الاختيار

1 أستاذ محاضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.

2 أستاذ مساعد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.

لأعضاء المجتمع المعني بالعملية الانتخابية. حيث تظهر هذه الأخيرة كمبدأ و كآلية للحكم⁽⁴⁾ في نفس الوقت⁽⁴⁾.

وتعرف أيضاً على أنها مجموعة الإجراءات و الأعمال القانونية و المادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب⁽⁵⁾.

فهو بذلك تمثل الوسيلة المثلى لإسناد السلطة. حيث يتم بواسطتها اختيار الأشخاص الذين سيعهد لهم باتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في الدولة. كما تعتبر أيضاً وسيلة لتنظيم علاقات بين الفئات المختلفة. وحسم الخلافات بينها بالطرق السلمية. وتعتبر الانتخابات الحرة و النزهة وسيلة نحو أهداف أسمى وليست غاية في حد ذاتها. وهذا ما تحدده فعالية الانتخابات كآلية لتحقيق المقاصد التالية⁽⁶⁾:

- أ. توفر الانتخابات آلية للتداول على السلطة و تغيير مراكز القوة و إمكانية تقلد قوى معارضة للحكم بدلاً من الحكومة القائمة. فالنظام الديمقراطي لا يسمح بتغيير الحكومات بطرق غير الاحتكام إلى أغلبية أصوات الناخبين. كالانتقال العنيف للسلطة بانقلاب عسكري أو ثورة مسلحة. كما لا يمكن إقصاء حكومة افرزتها اختيارات الناخبين.
- ب. توفر الانتخابات الشرعية الشعبية للحكومة المنتخبة حديثاً أو تجدد الشرعية للحكومة القائمة. و أهمية الشرعية هي ما تدفع لكثير من الأنظمة غير الديمقراطية إلى اللجوء لآلية الانتخابات للحصول على ذلك القدر من الشرعية وسط شعوبهم.
- ج. تمثل الانتخابات آلية هامة لمحاسبة الحكام و مسائلتهم وقت الانتخابات. سواء من خلال العمل على المفاضلة بين برامج المرشحين المتنافسين أو عن طريق تزكية الحكومة القائمة لفترة ثانية من عدمه.
- د. الدور التعبوي الذي يتحقق من خلال إعداد و تدريب السياسيين و القادة و تأهيلهم للمناصب السياسية. مما يساهم في تجديد حيوية المجتمع و يضمن مشاركة عناصر جديدة في وضع السياسات.
- هـ. الدور التثقيفي للمواطنين بشأن المسائل المتصلة بالعمل العام قبل الانتخابات و أثناءها.

2. مفهوم النظام الانتخابي

هي الآلية التي من شأنها ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب و المرشحون المشاركون في الاستحقاق الانتخابي. وهي تتضمن المتغيرات التالية⁽⁷⁾:

- أ. المعادلة الانتخابية: وهي معادلة تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز. وهي تختلف بحسب نوع النظم: نظام الأغلبية، النسبية أو المختلطة.
- ب. بنية ورقة الاقتراع: وهي تتضمن تبيان إذا كان الناخب سيصوت لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، و هل بالإمكان التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات.
- ج. حجم الدائرة الانتخابية: وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة، إنما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية.
- د. المتطلبات الإدارية للعملية الانتخابية: و تتضمن مجموعة من المهام كتوزيع مقرات الاقتراع، أو اختيار المرشحين، أو تسجيل الناخبين، أو الجهاز الإداري للعملية الانتخابية، أو تعيين قوائم الناخبين...

وتتمحور النظام الانتخابية الرئيسية في ثلاثة أنماط رئيسية، هي:

- أ. نظام الاقتراع بالأغلبية: و يتضمن فوز المرشح أو المرشحين الذين حازوا على العدد الأكبر مكن الأصوات، ويكون هذا الاقتراع إما على دور واحد عندما تكون الأغلبية المطلوبة هي أغلبية بسيطة، وقد على دورين عندما تكون الأغلبية المطلوبة للفوز في الدور الأول هي أغلبية مطلقة و عند عدم تحققها يتم إجراء دور ثاني يحتاج لأغلبية بسيطة، و هو ينقسم إلى قسمين⁽⁸⁾:

- الاقتراع الفردي: حيث يتساوى عدد الدوائر الانتخابية بعدد المقاعد، و يتم اختيار نائب واحد عن كل دائرة انتخابية.
- الاقتراع بالقائمة: و هو بدوره ينقسم إلى ثلاثة أصناف:
 - القائمة المغلقة: حيث توجد قائمة لكل حزب مشارك في الانتخابات، و الأسماء الموضوعة في القائمة بترتيب من قبل الحزب و لا يحق للناخب تغيير هذا الترتيب.
 - إعادة ترتيب القائمة: حيث يمنح الناخب خيار ترتيب الأسماء التي تتضمنها القائمة.

- المزج بين القوائم: وهنا يسمح للناخب أن يمزج بين القوائم و ليس الأسماء الموجودة في القائمة.

ب. نظام الاقتراع النسبي: حيث يتم توزيع المقاعد المطلوب شغلها حسب النسبة المئوية لعدد الأصوات المحصل عليها و يجري الانتخاب النسبي بالقائمة في دور واحد. و يتم توزيع المقاعد وفق العملية التالية⁽⁹⁾:

• توزيع المقاعد الأولية: و تتطلب ضرورة تحديد المعامل الانتخابي - القاسم الانتخابي- بإحدى الطرق الثلاث التالية:

- المعامل الانتخابي حسب الدائرة الانتخابية: عن طريق قسمة عدد الأصوات المعبر عنها على عدد المقاعد و على هذا الأساس يتم توزيع المقاعد.

- طريق القاسم المحدد -الرقم الموحد-: و يتم تحديد المعامل الانتخابي من قبل المشرع على حسب توزيع المقاعد.

- طريقة المعامل القومي: و يتم تحديد المعامل الانتخابي باحتساب جميع الأصوات المعبر عنها في كل الدوائر الانتخابية و قسمتها على عدد المقاعد.

• توزيع المقاعد الباقية: و تتم على مستويين⁽¹⁰⁾:

- على المستوى الوطني: و يعرف هذا النوع بالاقتراع النسبي المطلق. حيث تجمع كل الأصوات المتبقية على المستوى الوطني و يتم توزيعها حسب قاسم انتخابي تم تحديدها مسبقاً.

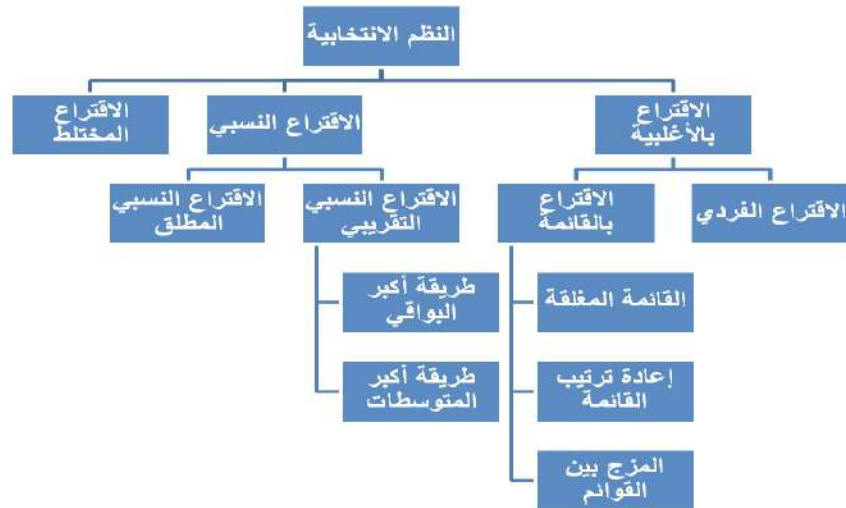
- على المستوى المحلي: و يعرف هذا النوع بالاقتراع النسبي التقريبي. حيث يتم قسمة عدد الأصوات على عدد المقاعد الباقية لنحصل على القاسم الانتخابي، و هو يتم بدوره وفق طريقتين:

1. طريقة أكبر البواقي: حيث تحصل القائمة ذات أكبر عدد أصوات متبقية على المقعد الباقي الأول. وهكذا حيث يتم توزيع كل المقاعد المتبقية بنفس الطريقة.

2. طريقة أكبر المعدلات: حيث يتم حساب المتوسطات للبواقي و استنادا عليه يتم توزيع المقاعد الباقية.

ج. نظام الاقتراع المختلط⁽¹¹⁾: وهو نظام يهدف للجمع بين ايجابيات النظامين السابقين و تلافي سلبياتهما. بحيث يعتمد كل منهما في عدد من الدوائر. كما يمكن تطبيق نظام الاقتراع المختلط بإجراء الانتخابات على دورتين. حيث يتم تطبيق نظام الاقتراع بالأغلبية في الدورة الأولى ونظام الاقتراع النسبي في الدورة الثانية. إذ المتحصل أي قائمة على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى. ما يُشجّع الأحزاب على التحالف للحصول على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى. ما يؤدي إلى زيادة تمثيل الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة. وعلى الرغم من أن معظم الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي في العالم تعتمد نظام الاقتراع النسبي. إلا أن بعض الدول الكبيرة وذات التراث العريق في الانتخابات بدأت بالتحول نحو نظام الاقتراع المختلط الذي يتبنى نوعاً من نظام الصوت الواحد على مستوى المناطق ونظام التمثيل النسبي على المستوى الوطني. ومن الدول التي تحولت إلى هذا النظام. مصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبوليفيا وفنزويلا ونيوزيلندا وهنغاريا.

شكل (01): أنماط الأنظمة الانتخابية



ثانياً: مفهوم تداول السلطة

و يعتبر التداول على السلطة الآلية التي من خلالها يتم صعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة مقابل نزول أخرى من السلطة إلى المعارضة وهذا عن طريق الأطر الدستورية المتمثلة في الانتخابات في جو من الرضا و احترام للنظام السياسي القائم. بذلك فهو يتطلب وجود

آليات لانتقال المنصب السياسي من فرد إلى آخر، سواء كان شاغل هذا المنصب السياسي رئيساً للجمهورية في النظم الرئاسية، أو رئيساً للوزراء في النظم البرلمانية، فيتم تداول السلطة من شخص أو من مجموعة أو من حزب إلى آخر⁽¹²⁾.

بذلك فإن تداول السلطة هي ذلك الأسلوب الذي يحدد طريقة الوصول إلى السلطة أو ملأ الفراغ الذي يمس قمة هرم السلطة، مما يؤدي إلى نشوء و انتهاء الحكومات بطرق سلمية و سلسلة في إطار آليات شرعية، مقبولة و رسمية لتداول السلطة و انتقالها.

وهذا المعيار هو الشائع لدى الديمقراطيات الغربية على أساس وجود آليات للتداول السلمي على السلطة، و الذي يحتاج إلى ثلاثة (03) ركائز ضرورية⁽¹³⁾:

- وجود الاطار القانوني الذي يحكم عملية التداول على السلطة (النص الدستوري).
- امثال أطراف العملية السياسية لهذه القواعد و التي تعبر عن رغبة حقيقية لكل القوى السياسية للعمل بموجب التداول على السلطة.
- توفر الرضا الشعبي على آليات تداول السلطة (الوعي بأهمية التداول على السلطة من قبل القوى السياسية).

يكتسب مبدأ التداول على السلطة أهمية في تعبيره عن مضمونين جوهريين من مضمين الأنظمة الديمقراطية و هما:

أ- التعددية: حيث ان مبدأ التداول على السلطة يتم من قبل القوى و التيارات السياسية الفاعلة كأحد آليات الممارسة الديمقراطية، بذلك يتطلب تفعيل هذه الآلية عن طريق الاعتراف بحق جميع التيارات والأحزاب السياسية في أن تتعاقب على مواقع الحكم و المعارضة داخل الدولة⁽¹⁴⁾.

ب- حكم الأغلبية: و تعني أن السلطة السياسية هي اختصاص يتم ممارسته من قبل الحكام بتفويض من الناخبين وفق أحكام الدستور، و ليست السلطة حقاً يمكن للحاكم أن يمنحه لغيره أو يورثه لمن بعده، وإنما يتم الاحتكام لرأي أغلبية الناخبين لتقرر بذلك التداول على السلطة وفق أحكام الدستور.

- وتكمن أهمية التداول على السلطة في الأهداف التي يحققها:
- رفض تأييد السلطة أو إطلاقها لفئة معينة دون باقي فئات المجتمع.
- ضمان التصحيح والارتقاء: نظراً لقيام أي مجتمع على التعدد والتنوع، على الحركة والتغيير من خلال وجود جدلية للتناقض المستمر^(٩). بذلك فليس محبذاً تقييد المجتمع في حدود شروط معينة حتى ولو كان ذلك بقرار من الأغلبية، ويتحقق التصحيح والارتقاء من خلال التداول على السلطة الذي يحقق تجنباً للجمود وتصحيح للأخطاء و بالتالي ضمان التقدم والرفق^(١٥).
- تحقيق المصلحة العامة: حيث تسعى القوى السياسية في سبيل كسب ثقة الشعب في الانتخابات إلى وضع البرامج الفعالة ثم العمل على تنفيذها بكل قوة عند اعتلائها لكرسي الحكم. رغبة منها في تكريس الدعم الشعبي في الانتخابات اللاحقة. في حين نجد الأحزاب المعارضة هي الأخرى تتفنن في نقد الحكومة القائمة -هذه الأخيرة تستغل هذا النقد في إصلاح سياساتها-. كما تعمل المعارضة على تدعيم برامجها بكل ما من شأنه خدمة المصلحة العامة لكسب الناخبين.
- تعزيز المشاركة السياسية: والمساواة بين كل الأطراف السياسية
- تفعيل الاستقرار السياسي: والقضاء على الأزمات السياسية التي قد تقوم نتيجة للانغلاق السياسي وقمع الحريات، حيث أضحت التداول على السلطة ضرورة أمنية أكثر من كونه أحد مظاهر الديمقراطية^(١٦).

ثالثاً: محددات النظم الانتخابية في إعاقة التداول على السلطة

على اعتبار أن من أهم شروط تحقيق التداول على السلطة هو استناده على العملية الانتخابية و من هنا تبرز العلاقة الوطيدة بين النظم الانتخابية و التداول على السلطة، هذا من جهة و من جهة ثانية فإنه بات من الواضح تلك العلاقة بين النظم الانتخابية و التركيبة الحزبية علماً لما لأحزاب من تأثير كبير نحو تفعيل التداول على السلطة. ومن هنا سوف نبرز المحددات التي تعيق تحقيق التداول على السلطة والتي تتأتى من النظام الانتخابي:

1. المحددات المتعلقة بالانتخابات:

تتضمن العملية الانتخابية العديد من أوجه القصور و التي تحول دون تحقيق تداول على السلطة، منها ما تعلق بجوهر العملية الانتخابية و منها ما تعلق بالسياق الذي تتم فيه هذه العملية، وفي مجملها تحول دون الممارسة الانتخابية الفعالة بحيث أنها تتسم بعدة جوانب سلبية

على غرار:

• ضعف المشاركة السياسية: فالملاحظ أن محدودية نسب التصويت في الانتخابات تؤدي إلى إفراغ العملية الانتخابية من محتواها، وبالتالي فنتائج مثل هذه العمليات الانتخابية لا يعكس حقيقة الإرادة الشعبية، فهي من جهة تؤثر في تفعيل النظام الانتخابي القائم كما تؤثر في التداول على السلطة، ويعود هذا الأمر لأسباب التالية⁽¹⁷⁾:

- وجود قيود على الحريات - العامة منها و السياسية .
- ضعف الوعي السياسي و سلبية غالبية الناخبين ينعكس على قلة عدد الناخبين الذين يدلون بأصواتهم.

• عدم مصداقية الهيئة الناخبة: حيث تلجأ العديد من الحكومات للتلاعب و التحايل في عملية تسجيل الناخبين في الجداول الانتخابية -لعل هامش التلاعب يكمن في عدم إسقاط بعض الناخبين ممن توفوا، أو غيروا محل إقامتهم أو تسجيلهم في أكثر من دائرة انتخابية...- أين يتم تخصيص هذا الوعاء الانتخابي لصالح مرشح معين وفق تصورات الإدارة المشرفة على العملية الانتخابية، و يمكن إضافة الوعاء الانتخابي الذي ينتمي للمؤسسة العسكرية و الأمنية، و هذا ما يحتم ضرورة مراجعة دورية للقوائم الانتخابية بإشراك الأحزاب الفاعلية ومؤسسات المجتمع المدني المحايدة، إلى جانب إشراك مؤسسات المجتمع المدني ضمن الإدارة المعنية بالعملية الانتخابية و التي تعرف باللجنة المستقلة⁽¹⁸⁾.

• الرقابة على الانتخابات و قضايا التزوير: وكذا مدى حيادية و استقلالية المراقبين للعملية الانتخابية سواء كانوا منتمين لأحزاب أو دوليين، إلى جانب الخوف من إنحياز هذه المؤسسات الرقابية في الانتخابات على الأقل - من انحيازها لمرشح دون آخر، هذا إلى جانب بعض التجاوزات التي عادة ما تصاحب العملية الانتخابية بعض الإجراءات و الأعمال التي تطرح التزوير و مدى نزاهة الانتخابات ويمكن تقسيمها إلى قسمين⁽¹⁹⁾:

- يتعلق بالمشكلات الإجرائية و التقنية، و التي ترتبط بطبيعة النظم الإدارية و مدى قدرة جهاز الدولة على إجراء الانتخابات بكفاءة مثل: نقص صناديق أو أوراق الاقتراع.
- يتعلق بعمليات فرز الأصوات و إعلان النتائج، مثل وجود صناديق الاقتراع بحوزة

أشخاص غير مصرح لهم بذلك، عدم فرز الأصوات بشكل علني، رصد عدد الأوراق الانتخاب تفوق أعداد الناخبين المسجلين أو المصوتين الفعليين.

2. المحددات المتعلقة بالتشكيلة الحزبية:

تعمل بعض الأنظمة الانتخابية على تشجيع انبثاق أحزاب سياسية أكثر من البعض الآخر. كما أن نوع النظام الحزبي الذي ينشأ يتأثر بدرجة كبيرة بالنظام الانتخابي القائم، يعتبر «موريس دي فيرجيه» من الرواد الذين وضحو العلاقة بين النظام الحزبي⁽²⁰⁾ والنظام الانتخابي من خلال أطروحته الشهيرة التي تضمنها مؤلفه «الأحزاب السياسية»، حيث أقر بالعلاقات التالية⁽²⁰⁾:

- الاقتراع النسبي يؤدي إلى نظام أحزاب متعددة، جامدة ومستقلة، حيث يعمل على تشجيع تشكيل عدة أحزاب تعكس الفوارق السياسية والعقائدية والقيادية في داخل المجتمع، كما أن أحزاب الأقليات تحصل من خلال هذا النظام على تمثيل سهل لها، وفي بعض الظروف، فإن أنظمة التمثيل النسبي قد ينتج عنها استقرار واستمرار في الحكومة وفي اتخاذ القرار السياسي العام، وبناء على ذلك فإن العدد الأكبر من الأحزاب السياسية التي تنشأ عن نظام التمثيل النسبي قد تؤدي في أسوأ الأحوال إلى زعزعة استقرار النظام الحزبي بصورة عامة.
- الاقتراع بالأغلبية على دورين يؤدي إلى نظام أحزاب متعددة مرنة و مترابطة على أن الترابط يتم خلال الدور الثاني من العملية الانتخابية أين يتم اللجوء إلى الحكومة الائتلافية، أين تجبر الأحزاب في بعض الأحيان للتعاون مع أحزاب صغيرة متطرفة من أجل تحصيل الأغلبية، وبذلك فإن الأحزاب الصغيرة تحصل على قدر كبير من السلطة غير متناسبة مع حجمها عندما تحتاج الأحزاب الكبرى إلى دعم تلك الأحزاب الصغرى لها من أجل تشكيل حكومة إئتلافية⁽²¹⁾.

- الاقتراع بالأغلبية على دور واحد يؤدي إلى نظام الثنائية الحزبية، حيث يعمل عادة على تزويد الناخبين في دائرة إنتخابية بخيار واضح من بين حزبين إثنين، وعادة ما يكون أحدهما يميل إلى اليسار، والآخر إلى اليمين، للتنافس في تولي السلطة، وعادة ما يعمل هذا النظام على توليد حكومة بحزب واحد وحزب معارض متماسك، ويعتبر هذا النظام مفيداً للأحزاب السياسية ذات القاعدة الواسعة التي تحاول استقطاب عناصر عديدة من المجتمع مما لا يعتبر في صالح الأحزاب المتطرفة والأحزاب التي تركز على قضية واحدة، ومن جهة ثانية، فإن

النظام الانتخابي «الفوز بأكثرية الأصوات». يعمل على إستبعاد الأحزاب السياسية الصغرى والأقليات من التمثيل العادل لهم⁽²²⁾.

3. النظم الانتخابية وإشكالية الملائمة:

يعتبر اختبار النظام الانتخابي الملائم ذا أهمية كبيرة في نجاح العملية السياسية في المجتمع. وهذا ما أدى إلى طرح جدل علمي واسع حول النظام الانتخابي الملائم لكل دولة خاصة تلك التي تعرف حراكاً سياسياً نحو الديمقراطية التعددية. و تم الاتفاق على أن النظام التمثيل النسبي ملائم للمجتمعات التي تشهد انقسامات إثنية و عرقية و إقليمية بدلاً من نظام التمثيل بالأغلبية الانتخابية. هذا الأخير لأنه لا يضمن تحقيق العدالة نظراً لأنه يلحق ظمناً بالأحزاب الصغيرة و يحقق امتيازات كبيرة لنظيرتها الرئيسية. إذ أنه يجعل الفوز من نصيب من يحصل على الأغلبية سواء المطلقة أو النسبية. طبقاً لمبدأ الفائز يحصل على كل شيء، فالحكومة المنتخبة وفقاً لنظام الأغلبية قد تستغل التفويض الذي حصلت عليه من الأغلبية لانتهاج سياسة منحازة ضد الأقليات. و من هنا ينبغي الاعتماد على نظام التمثيل النسبي في المجتمعات التي تعرف وجوداً للأقليات بغية تمثيلها سياسياً وتشجيعها على المشاركة في الانتخابات⁽²³⁾.

والتمثيل النسبي لا يطبق عادة إلا على نظام الانتخابات بالقائمة حيث يتم توزيع المقاعد المقررة لكل دائرة أو للدولة على المقاعد المتنافسة بنسبة الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في الانتخابات. وإذا كان هذا النظام يهدف إلى ضمان تمثيل جميع الفئات والمصالح بنسب تساوي تماماً عدد الأصوات التي تحصل عليها في الانتخابات فإنه لا بد من وجود مقياس مشترك و يعتمد هذا المقياس على عدد الأصوات اللازمة للفوز بمقعد في البرلمان⁽²⁴⁾.

وتتمثل مزايا نظام التمثيل النسبي مقارنة بنظام الأغلبية و الانتخاب الفردي في⁽²⁵⁾:

- يعد نظام التمثيل النسبي الأكثر تحقيقاً للعدالة في اختيار أعضاء السلطة التشريعية - وذلك مقارنة بنظام الانتخاب الفردي -، لأنه يضمن أن نسبة المقاعد التي يحصل عليها أي حزب سياسي تساوي نفس النسبة التي حصل عليها من أصوات الناخبين، فالأحزاب التي تحصل على أغلبية الأصوات لا تحصل على أكثر من حقتها في التمثيل البرلماني. و كذلك الأحزاب التي تحصل على نسبة صغيرة من الأصوات تعطي تمثيلاً يساوي قوتها الانتخابية. و عليه فإن نظام التمثيل النسبي يضمن تحقيق مصالح الأقلية.
- يضمن هذا النظام تمثيل كافة العناصر الفاعلة في النظام السياسي. بما في ذلك الجماعات

المتطرفة في البرلمان، يعني ذلك أن التمثيل النسبي يعظم من إمكانيات تدعيم كافة الفاعلين للنظام الدستوري القائم من خلال المشاركة في الانتخابات و التفاعل مع مؤسساته، و لا يخفى أن تلك المساندة تكون عظيمة الأثر في المراحل الأولى للتحول الديمقراطي.

- يعد التمثيل النسبي أحد المتطلبات الرئيسية لترتيبات صيغة المشاركة في السلطة أو ما يطلق عليه بالديمقراطية التوافقية حيث يضمن مشاركة معظم القوى السياسية في الحكم.
- انطلاقاً من الإيجابيات الثلاثة السابقة الذكر، فإنه يمكن القول أن نظام التمثيل النسبي يدعم إمكانيات التحول الديمقراطي في المجتمعات التعددية، و التي تشهد انقسامات سياسية عميقة الجذور تكون عادة انعكاساً لانقسامات دينية أو لغوية أو إثنية....
- يتيح نظام التمثيل النسبي إمكانية التداول على السلطة من خلال إبراز قوى سياسية للممارسة العلنية وبذلك يمكنها من التأثير في الجماهير انطلاقاً من أدائها السياسي الفعلي و ليس مجرد الشعارات التي تطرح أثناء الحملات الانتخابية، و هذا من شأنه تكريس استقطاب أكثر للناخبين، مما قد يغير في المعادلة السياسية القائمة، حيث يتيح التعريف الحقيقي بهذه الأحزاب أو القوى السياسية و بالتالي إلغاء أهم عقبة للتداول على السلطة و المتمثلة في مقاومة التغيير خوفاً من المجهول⁽²⁶⁾.
- يساهم التمثيل النسبي في تكريس تقاسم السلطة و التوافق الإثني.
- و يتدعم نظام التمثيل النسبي باستخدام نظام القوائم المغلقة التي لا يجوز للناخب تغيير المرشحين داخلها سواء بالحذف أو بالإضافة أو حتى بإعادة ترتيبهم، و هذا ما يحتم على الأحزاب السياسية تقديم قوائمها التي تضم مرشحين ذوي انتماءات قبلية وإثنية متباينة بغية تنويع و زيادة مصادر التأييد.
- كما يتيح نظام التمثيل النسبي خفض نسبة الأصوات المهدرة - الضائعة - و يرجع ذلك لانخفاض نسبة الأصوات التي يشترط الحصول عليها للفوز بمقعد برلماني طبقاً للتمثيل النسبي (نسبة محددة من الأصوات وأقل منها لا تحتسب في التمثيل بالأغلبية).

رابعاً: توصيات نحو الارتقاء بالنظام الانتخابي لتكريس التداول على السلطة

1. المتعلقة بالانتخابات:

و تعتبر ضمان قيام الانتخابات التنافسية أحد أهم الصيغ الرئيسية للانتقال السلمي للسلطة، إلا أن ضمان نجاح هذا الأمر يتحدد بـ⁽²⁷⁾:

- إيمان النخب الحاكمة بضرورة التحول السلمي نحو الديمقراطية التعددية، و إن الانتخابات التنافسية تمثل الملجأ الوحيد في مواجهة الضغوط الشعبية المتزايدة و المطالبة بالتغيير.

- الاتفاق بين الحكومة والمعارضة على الإجراءات و الترتيبات الإدارية و التنظيمية الخاصة بعملية الانتخاب والنظام الانتخابي الملائم، وذلك لتعميم الثقة بين الطرفين بما يجعل النتائج محل احترام الجميع.

- وجود مراقبين محايدین للإشراف على سير العملية الانتخابية بما يضمن نزاهتها و عدم تزويرها ويمكن في هذا السياق الاستفادة من المؤسسات الدولية و التنظيمات غير الحكومية ذات الخبرة و الكفاءة في مراقبة والإشراف على الانتخابات.

2. المتعلقة بالنظام الانتخابي:

و على اعتبار كون أن الانتخابات تعتبر الداعم الرئيسي في عملية التداول السلمي على السلطة إلا أنه مهما كانت العملية الانتخابية نزيهة ومنتظمة، فإن نتائجها تعتمد بشكل أساسي على النظام الانتخابي المعمول به، وبما أن اختيار النظام يتأثر غالباً باعتبارات سياسية، فلا بد من امتلاك المعرفة الضرورية عن الأنظمة الانتخابية المعمول بها في العالم وكذلك التجارب المختلفة في هذا المجال، وعليه فإن النظام الانتخابي المعتمد ينبغي أن يستند إلى مجموعة من المعايير التي تجعله ملائماً وذو تأثيرات إيجابية على النظام السياسي على النحو التالي⁽²⁸⁾:

- أن يعكس النظام الانتخابي إرادة جموع الناخبين و ليس مجرد الأغلبية منهم، حيث أنه يمكن لنظام انتخابي معين أن يضمن تمثيلاً لقوى في البرلمان بما يتناسب مع حجمها في المجتمع، وقد يتيح نظام انتخابي آخر الفرصة أمام القوى الكبيرة لكي تتمثل بمقاعد أكبر من حجمها الحقيقي في المجتمع.

• أن يحقق المشاركة الحقيقية للناخبين في العملية السياسية، إذ أنه حينما يشعر المواطنون بأن أصواتهم الانتخابية مؤثرة فإنهم عادة ما يعملون في إطار النظام القائم في إطار حكومة فعالة و مستقرة و يقابلها معارضة فعالة تستقطب الجماهير، بدلاً من مساندة التنظيمات أو الأحزاب غير الشرعية التي تفرزها حالة عدم الاستقرار السياسي.

• أن يدعم مناخ التوفيق والتصالح بدلاً من إثارة الصراعات الأولية في المجتمع، و لا يعن ذلك فرض سياسة اتفاق الرأي و إنما يؤكد على الاعتراف المتبادل بالآراء المتعارضة و القبول بالآخر، حيث يجب التركيز على النظام الانتخابي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع التوافق بين الأحزاب المختلفة، للتناظر بينهما.

• التأكيد على مبدأ المسائلة، فالنظام الانتخابي لابد و أن يرسخ تقاليد مسائلة الحكومة و أعضاء البرلمان أمام الدوائر الانتخابية.

• تشجيع الأحزاب القومية، إذ لا يخف أن قدرة النظام الانتخابي على تحقيق الاستقرار وصنع السلام تتنامى في حالة إفرازه لأحزاب سياسية تعتمد على المشتركات الوطنية العامة المرتبطة بالقيم والمبادئ السياسية أكثر من اعتمادها على الأسس الإثنية والإقليمية الضيقة.

3. المتعلقة بالإدارة المشرفة على العملية الانتخابية:

و عليه فإن نجاح الانتخابات في حسم الشرعية السياسية و خلق توازن سياسي جديد يتطلب التأكيد على أهمية إسناد إدارة العملية الانتخابية للجنة انتخابية مستقلة، مع تدعيم الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني، و القبول بمبدأ الرقابة الدولية، إلى جانب ضرورة تشجيع الحوار الوطني بين كافة أطراف العملية السلمية لإرساء قواعد مستقرة تحكم العمل السياسي و تحظى بالاحترام و القبول العامين⁽²⁹⁾.

وتتمثل إجراءات العملية الانتخابية الناجعة في المتطلبات التالية⁽³⁰⁾:

- تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية.
- الاشراف من قبل لجنة مستقلة.
- تسجيل قوائم الناخبين في الجداول الانتخابية.
- إعلان المترشحين.
- حق الأحزاب و المرشحين في تنظيم المسيرات و التجمعات:

- سير العملية الانتخابية: والتي تحدد مدى نزاهتها وشفافيتها مثل: تحديد مراكز الاقتراع و تزويدها بمتطلبات عملية الاقتراع، استخدام الصناديق الزجاجية، وكذلك الحبر الفسفوري الذي لا يزول من يد الناخب بسهولة، كذلك استخدام بطاقات انتخابية بصورة الناخب و بصمة الأصبع
- ضمان المراقبين المحليين من مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب المراقبين الدوليين.
- المكافحة في عمليات فرز الأصوات و إحصاء الأصوات في مكاتب الانتخاب.
- تسهيل عمل المراقبين: سواء المحليين، المستقلين - منظمات المجتمع المدني - منهم أو التابعين لأحزاب سياسية، أو حتى المراقبين الدوليين، دون اعتبار ذلك مساساً بالسيادة الوطنية.
- الاعلان عن النتائج.
- حياد الإدارة: قيام بعض المؤسسات التنفيذية خاصة على مستوى الأرياف بضغوطات متنوعة أو إغراءات مرحلية للتأثير في الاتجاهات السياسية للناخبين.
- حرية استخدام وسائل الإعلام أثناء الحملات الانتخابية.

خامساً: خلاصة واستنتاجات

و في الأخير يمكن القول أن التداول على السلطة هو محصلة لمجموعة من المتطلبات و لعل النظام الانتخابي الملائم يعتبر من أهم المحددات التي من شأنها تكريس هذا التداول على السلطة، من خلال تأثيراته الهامة في كل من الأحزاب السياسية و مدى فعاليتها من جهة و علاقاتها التفاعلية سواء مع السلطة القائمة أو مع الأحزاب الأخرى من جهة ثانية، كما يلعب النظام الانتخابي دوراً هاماً في تفعيل المشاركة السياسية لما لهذه الأخيرة من انعكاس نحو تحقيق التداول على السلطة.

حيث أن الطريقة التي يتم من خلالها اختيار النظام الانتخابي تعتبر من الأهمية بمكان لتكريس شرعية النظام القائم، و يتطلب إقراره ضرورة استناده لعملية تشاركية لجميع المعنيين من ناخبين، أحزاب، خبراء، مجتمع مدني...، وعد إقراره بناءً على حسابات حزبية و سلطوية ضيقة.

ولعل النظام الانتخابي النسبي هو الأنسب لما يحققه من استقطاب كل القوى السياسية للمشاركة في العمل السياسي الرسمي و العلني، في جو من الاستقرار السياسي، كما أنه لا يغلق الساحة السياسية على اختيارات محدودة وهذا ما يدفع بالأحزاب التي تصل إلى السلطة نحو ضرورة التزامها ببرامجها التي قدمتها للناخبين قصد تكريس تواجدتها بالارتباط بالقاعدة الشعبية.

مع ضرورة مراعاة جميع الأطروحات التي تقدم لها من قبل القوى السياسية.

الهوامش:

- 1- حمدي عبد الرحمن حسن، دراسة في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2002، ص 255.
- * تعتبر الانتخابات وسيلة للسيطرة على الحكام من خلال اعتبارها الآلية الوحيدة لإيصالهم للحكم كما أنها الوسيلة الوحيدة لإيصال غيرهم و بالتالي عزلهم بطريقة سلمية، قانونية و ديمقراطية، و بذلك فهي تمثل المتنفس الوحيد للشعب حتى يبين موقفه من الحكام سواء بتزكيهم في حال رضاهم و اقتناعهم بحصيلة عهده في الحكم أو برفضهم و الذي ينعكس على انتخاب غيرهم.
- 2- محمد فهم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص 136.
- 3- المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- * كمبدأ للحكم من خلال اعتبار أن الانتخاب هو أساس الشرعية للسلطة الحاكمة، من خلال تأسيسه للديمقراطية التمثيلية فهو شرط أساسي لتكريس الديمقراطية و ينبغي أن يقتصر بالحرية، و النزاهة و الشفافي و ضمان ممارسته لكل من يحق لهم ذلك، كما يعتبر كآلية للحكم من خلال كون العملية الانتخابية تمثل طريقة لتعيين الحكام و عزلهم سواء كان الانتخاب مباشراً أو غير مباشر.
- 4- غي هرميه و آخرون، معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية، (تر: هيثم اللمع)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005، ص 82.
- 5- عصام نعمة اسماعيل و آخرون، النظم الانتخابية مقارنة حول العلاقة بين النظام السياسي و النظام الانتخابي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 27.
- 6- محمد فهم درويش، مرجع سبق ذكره، ص 141-142.
- 7- أندرو ريونلديز و آخرون، أشكال النظم الانتخابية، (تر: أيمن أيوب)، ط2، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، 2010، ص 19.
- 8- علي الصاوي و كريم السيد، النظم الانتخابية في الدول العربية، القاهرة: المكتبة الجامعية، 2003، ص 63.
- 9- عبد الرحمن حمدي، ((النظم الحزبية و المشاركة السياسية))، مجلة الديمقراطية، العدد 04، 2001، ص 28.
- 10- المرجع نفسه، ص 29.
- 11- Maurice Duverger, Les Parties Politiques. Paris : édition Sage ;1951,p 64
- 12- Jean-Marc ESSONO NGUEMA , L'impossible alternance au pouvoir en Afrique centrale. Paris : L'ARMATTAN, 2010 , p 22.
- 13- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سبق ذكره، ص 159.
- 14- حسين علوان البيج، ((التعاقب على السلطة في الوطن العربي))، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 4، مصدر الدراسات الدولية، 1998، ص 173.
- * التنوع و التعدد أكثر من كونه ينبع من الوجود ككل فإنه ينبع أيضاً من ممارسة الحرية، ذلك أن قيام الأفراد بممارسة حرياتهم يؤدي إلى ظهور آراء مختلفة باختلاف ظروف هؤلاء الأفراد و حاجاتهم، فالأقرار بالحرية العامة و قبول حرية الغير يحتم قبول نتائج ممارسة حرياته، و بالتالي قبول تعدد الآراء الناجمة

- عن ممارسة الآخرين لحرياتهم، و التعدد ليس واقعاً فحسب بل هو غاية لما له من مردود إيجابي.
- 15- عبد القادر رزيق المخادمي، الاصلاح السياسي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2007، ص 28-29.
- 16- محمد فهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص 312.
- 17- المرجع نفسه، ص 138/139.
- 18- سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 146.
- 19- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سبق ذكره، ص 296-297.
- * يتشكل النظام الحزبي من ثلاثة عناصر أساسية وهي: عدد الأحزاب، حجمها النسبي و أشكال العلاقات المستقرة القائمة فيما بينها.
- 20-Maurice Duverger, Ibid,p 82.
- 21- أندرو ريونلديز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 45.
- 22- المرجع نفسه، ص 53.
- 23- حمدي عبد الرحمن حسن، دراسة في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، 2002، ص 298.
- 24- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، 2007، ص 158.
- 25-Ared Lijphart, Electoral systems and party systems. New York : Oxford University Press, 1994, 86-87.
- 26- أندرو ريونلديز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54.
- 27- مازن حسن، النظم الانتخابية دراسة مقارنة لأنواعها و آثارها و الانعكاسات على السياق المصري، القاهرة: مؤسسة فريدريتش نومان، 2011، ص 56.
- 28- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سبق ذكره، ص 245.
- 29- المرجع نفسه، ص 245.
- 30- أندرو ريونلديز و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 201.